شراكة فاعلة واقتصاد بحريني أكثر تنافسية

رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين نبيل كانو في حوار خاص مع «أخبار الخليج»:

رؤية جلالة الملك المعظم وتوجيهات سمو ولي العهد

رئيس مجلس الوزراء ترسخان مسيرة البحرين التنموية

أجرى الحوار: أنور عبدالرحمن

أعده للنشر: عبدالمجيد حاجي

وسط اقتصاد عالمي يعيد تشكيل أولوياته، لم يعد النجاح مرهونًا بالاستجابة للمتغيرات، بل بالقدرة على استباقها وصناعة الفرص. وفي مملكة البحرين، يواصل القطاع الخاص ترسيخ دوره كشريك رئيسي في التنمية، مستندًا إلى رؤية اقتصادية واضحة، وبيئة أعمال جاذبة، وشراكة متنامية بين القطاعين العام والخاص، في وقت تتزايد فيه أهمية الابتكار والتحول الرقمي والاستثمار في الكفاءات الوطنية، إلى جانب تعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية.

وفي ظل هذه التحولات، تتجه الأنظار إلى المرحلة المقبلة وما تحمله من أولويات وتحديات أمام مجتمع الأعمال، ودور غرفة تجارة وصناعة البحرين في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتطوير بيئة الأعمال، وتمكين القطاع الخاص من الاستفادة من الفرص الجديدة.

وفي هذا السياق، أجرت «أخبار الخليج» حوارًا مع نبيل خالد كانو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، تناول ملامح المرحلة المقبلة، ورؤية مجلس الإدارة للدورة الحادية والثلاثين، وأبرز الأولويات التي ستقود عمل الغرفة خلال السنوات القادمة، من تطوير منظومة الخدمات وتعزيز التواصل المباشر مع أصحاب الأعمال وتمكين اللجان القطاعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى توسيع الشراكات الاقتصادية وتعزيز حضور البحرين في المحافل الدولية، وترسيخ دور الغرفة كمظلة جامعة للقطاع الخاص وشريك فاعل في صياغة المبادرات والسياسات الاقتصادية التي تدعم تنافسية المملكة وتواكب تطلعات مجتمع الأعمال.

○ رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين نبيل خالد كانو.

البحرين تمتلك مقومات متكاملة..

وتعزيزها يتطلب الاستثمار في الإنتاجية والكفاءات الوطنية

الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة تتسارع فيها التحولات الاقتصادية.. وهو ما يفرض على الدول والقطاع الخاص تسريع وتيرة اتخاذ القرار والاستجابة من دون تردد

○ أخبار الخليج في حوار مع رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين.

الاقتصاد البحريني.. مرونة وثقة بالمستقبل

★ كيف تقيّمون أداء الاقتصاد البحريني في ظل المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية؟

– في تقديري، نجحت مملكة البحرين في التعامل مع هذه التطورات بكفاءة، استنادًا إلى نهج اقتصادي قائم على الانفتاح وتنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية، وهو ما رسّخ مكانتها وجهة جاذبة للأعمال والاستثمار، قادرة على مواصلة النمو رغم تحديات الاقتصاد العالمي.

وما وصلت إليه البحرين اليوم هو ثمرة للرؤية السديدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، التي أرست بيئة اقتصادية مستقرة عززت الثقة، ورسخت جاذبية المملكة للاستثمار، ووسعت آفاق النمو أمام القطاع الخاص.

وتمتلك البحرين منظومة متكاملة من المقومات، تشمل اقتصادًا منفتحًا، وإطارًا تشريعيًا متطورًا، وبنية تحتية حديثة، وكفاءات وطنية مؤهلة، وقطاعات اقتصادية متنوعة، عززت قدرتها على استقطاب الاستثمارات النوعية ومواصلة النمو.

لكن المحافظة على هذا الزخم تتطلب مواصلة الاستثمار في الأنشطة ذات القيمة المضافة، ورفع الإنتاجية، وتشجيع الابتكار، وتنمية الكوادر الوطنية، بما يرفع تنافسية الاقتصاد ويفتح آفاقًا أوسع للنمو.

والتجربة تؤكد أن قوة الاقتصاد لا تُقاس بمؤشراته فحسب، بل بقدرته على توفير بيئة مستقرة تمنح المستثمر الثقة، وتمكّن الشركات من التخطيط واتخاذ قراراتها على أسس واضحة؛ وهذه من أهم المزايا التي رسختها البحرين خلال السنوات الماضية.

القطاع الخاص.. القدرة على التكيف

★ ما أبرز القضايا التي تواجه القطاع الخاص في البحرين حاليا؟

– أثبت القطاع الخاص البحريني، على امتداد مسيرته، قدرته على الابتكار وتطوير أدائه في مختلف المراحل الاقتصادية، وكان شريكًا رئيسًا في بناء الاقتصاد الوطني ودعم مسيرة التنمية. ومع تسارع التحولات العالمية، تزداد أهمية هذا الدور، إذ باتت بيئة الأعمال أشد تنافسية وأسرع تحولا من أي وقت مضى.

ومن واقع خبرتي، أرى أن التحدي لم يعد يقتصر على مواجهة المتغيرات، بل على سرعة الاستجابة لها، فالشركات الناجحة لم تعد تُقاس بحجمها فقط، وإنما بقدرتها على تطوير نماذج أعمالها، والاستثمار في التقنيات الحديثة، ورفع كفاءة عملياتها، واغتنام الفرص قبل غيرها.

وفي المقابل، فإن هذه التحولات تفتح مجالات واعدة أمام القطاع الخاص البحريني، ولا سيما في قطاعات الصناعة، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، والأمن الغذائي، وتمتلك البحرين المقومات التي تمكن شركاتها من الاستفادة من هذه الفرص، بفضل موقعها الاستراتيجي، وبيئة أعمالها، وانفتاحها على الأسواق الإقليمية والعالمية.

وانطلاقًا من ذلك، يأتي دور الغرفة، ليس فقط في نقل مرئيات أصحاب الأعمال، وإنما في مساعدتهم على قراءة المتغيرات ورصد الفرص، من خلال استطلاعات رأي موجهة ترصد أبرز التحديات التي تواجههم، وإعداد الدراسات الاقتصادية النوعية، وطرح المبادرات التي تطوّر جاهزية الشركات وترفع قدرتها على المنافسة، بالتعاون مع الجهات المعنية.

وأرى أن الاقتصادات التي ترتفع فيها إنتاجية القطاع الخاص وقدرته على التطوير المستمر هي الأقدر على تحقيق النمو المستدام. وفي عالم الأعمال، لا تنتظر الفرص من يتردد، بل تكون من نصيب الشركات التي تستعد مبكرًا وتبادر إلى التطوير.

مرحلة جديدة.. عنوانها العمل الميداني والشراكة

★ مضى على انتخاب مجلس الإدارة عدة أشهر.. كيف تقيّمون هذه المرحلة؟

– منذ اليوم الأول، اتفقنا على أن تكون الأولوية لبناء منظومة عمل قادرة على تحقيق نتائج مستدامة؛ فنجاح أي مجلس إدارة لا يقاس بعدد المبادرات المعلنة، بل بقدرته على تأسيس آليات واضحة تجعل الإنجاز مستمرًا وقابلا للتطوير والقياس.

لذلك بدأنا بإعادة تنظيم أدوات عمل الغرفة الرئيسة، في مقدمتها إعادة هيكلة اللجان القطاعية؛ لتكون أكثر ارتباطًا باحتياجات القطاعات الاقتصادية، وتعمل وفق أهداف وخطط واضحة تستند إلى الواقع، وقد أسهم هذا التوجه في ارتفاع عدد المتقدمين لعضوية اللجان إلى 644 متقدمًا، بزيادة بلغت 84% مقارنة بالدورة السابقة، وهو ما يعكس رغبة متنامية لدى أصحاب الأعمال في المشاركة في صياغة المرئيات الاقتصادية.

كما استحدثنا لجنتين؛ الأولى للأسواق القديمة، لما تمثله هذه الأسواق من قيمة اقتصادية وتجارية وتراثية تستحق اهتمامًا متخصصًا يحافظ على مكانتها، والثانية لقطاع اللؤلؤ والذهب والمجوهرات؛ لعراقة هذا القطاع والسمعة التي حققتها البحرين فيه.

وبالتوازي، بدأنا برنامجًا للزيارات الميدانية للأسواق والقطاعات الاقتصادية، انطلاقًا من سوق المنامة القديم وسوق المحرق، على أن يشمل بقية الأسواق خلال الفترة المقبلة، للاستماع إلى التجار والاطلاع المباشر على احتياجاتهم ومقترحاتهم؛ فالحضور في الميدان يمنح الغرفة فهمًا أدق لأولويات القطاع الخاص، ويجعل مرئياتها أكثر ارتباطًا بواقع السوق.

وشملت مرحلة التأسيس أيضًا تشكيل مجموعة للتفكير الاستراتيجي تسند عمل المجلس بالدراسات والرؤى المستقبلية، وتوسيع اللجان المشتركة مع الوزارات والجهات الحكومية، وتطوير منظومة التحول الرقمي، بما يضمن انتقال المبادرات من الإعلان إلى التنفيذ والمتابعة وقياس النتائج.

وشهدت هذه المرحلة أيضا أكبر توسع لبرنامج «جرّب تشتغل» منذ إطلاقه، إلى جانب استحداث إدارة متخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإعادة تنشيط مجالس الأعمال المشتركة، وتطوير فلسفة المشاركات الخارجية للغرفة لتكون أوثق صلة بالتعريف بالبحرين واستقطاب الفرص أمام الشركات الوطنية.

وأرى أن ما تحقق خلال الأشهر الأولى يمثل مرحلة تأسيس حقيقية، أما النجاح فسيقاس بقدرتنا على تحويل هذه الخطوات إلى نتائج يلمسها أعضاء الغرفة، وتزيد مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

دروس المرحلة.. من قراءة الواقع إلى استشراف المستقبل

★ كشفت الظروف الإقليمية الأخيرة عن تحديات أمام حركة التجارة والشحن وسلاسل الإمداد.. ما أبرز الدروس التي ينبغي البناء عليها؟ وكيف ستترجمها الغرفة إلى خطط ومبادرات عملية؟

– أكدت هذه المرحلة أن مرونة الاقتصاد لا تقاس فقط بقدرته على التعامل مع الأزمات، وإنما بمدى استعداده لها. وقد أثبتت مملكة البحرين خلال هذه الظروف قدرة عالية على التعامل مع المتغيرات والمحافظة على استقرار الأسواق واستمرارية النشاط الاقتصادي، بفضل ما اتخذته الحكومة من إجراءات وتدابير، وما أظهرته الجهات المعنية من سرعة في الاستجابة والتنسيق والتعاون مع القطاع الخاص.

وكان للتعاون المباشر بين الحكومة والغرفة ومجتمع الأعمال دور مهم في متابعة أوضاع الأسواق وسلاسل الإمداد والتعامل مع احتياجات المؤسسات المتضررة، بما أكد أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تمثل أداة عملية تزداد أهميتها في الظروف الاستثنائية التي مرت بها المنطقة جراء الاعتداءات الإيرانية الآثمة.

ومن أبرز الدروس التي ينبغي البناء عليها تنويع مصادر الاستيراد ومسارات الشحن، وتعزيز الإنتاج المحلي في المجالات التي تمتلك فيها البحرين فرصًا واقعية، إلى جانب توسيع التعاون الخليجي، بما يوفر للقطاع الخاص خيارات أوسع في التوريد والأسواق والاستثمار.

كما أكدت التجربة أهمية الانتقال من التعامل مع المتغيرات بعد وقوعها إلى الاستعداد المبكر لها، ومن هنا نعمل على تطوير دور الغرفة بحيث لا يقتصر على تحليل الواقع ورصد أوضاع السوق، بل يمتد إلى استشراف المستقبل وتحديد المخاطر والفرص المحتملة وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية.

وسنعزز لهذا الغرض قدرات الغرفة في التحليل الاقتصادي والاستشراف المستقبلي، مستفيدين من مجموعة التفكير الاستراتيجي واللجان القطاعية واستطلاعات أصحاب الأعمال، إلى جانب إعداد دراسات متخصصة وبناء سيناريوهات للمتغيرات المؤثرة في القطاع الخاص، بما يساعد أصحاب الأعمال على التخطيط واتخاذ القرار على أسس أكثر وضوحًا.

ونطمح إلى أن تكون الغرفة مصدرًا للمعرفة الاقتصادية لمجتمع الأعمال؛ لا تكتفي بقراءة ما يحدث اليوم، وإنما تستشرف ما قد يحدث غدًا، وتحول هذه المعرفة إلى رؤى ومبادرات عملية تعزز جاهزية القطاع الخاص وتنافسية الاقتصاد البحريني.

الشراكة مع الحكومة عنوان المرحلة المقبلة..

★ تحدثتم منذ بداية الدورة الحادية والثلاثين عن مرحلة جديدة في عمل غرفة البحرين، تقوم على الاقتراب أكثر من الأعضاء والتركيز على النتائج والأثر،

المرحلة الراهنة تفرض الانتقال من التعامل مع الأزمات إلى الاستعداد المبكر للمخاطر وتعزيز جاهزية سلاسل الإمداد